

## دور مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية الدولية : أزمة كوفيد-19 نموذجاً

### The Role of the World Bank Group in Supporting Sources of Financing Economic Development During International Economic Crises: the COVID-19 Crisis as a Model

سعيدة دريد<sup>1\*</sup>، محمد لحسن علاوي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

<sup>2</sup> مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Saida Drid<sup>1,\*</sup>, Mohamed Elhassen Allaoui<sup>2</sup>

1 Kasdi Merbah University, Ouargla (Algeria)

2 Kasdi Merbah University, Ouargla (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2023/10/08؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2023/11/09؛ تاريخ القبول (Accepted): 2023/12/29

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة لتوضيح تأثير أزمة كوفيد-19 على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم مع التركيز على إبراز دور مجموعة البنك الدولي في دعم تلك المصادر خلال الأزمة لتفادي انهيار تمويل التنمية خصوصا في الدول الفقيرة والاقتصاديات الهشة. وقد تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصائيات والبيانات الدولية المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن متغيرات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية كوفيد-19 قد سببت تدهور حاد في مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية عبر العالم، وقد كان لمجموعة البنك الدولي دور بالغ الأهمية في التصدي لتلك الأزمة و التخفيف من حدتها على الاقتصاد العالمي، من خلال إجراءاته الظرفية ومدفوعاته التمويلية وسياساته الداعمة والتصحيحية لمختلف الاقتصاديات.

**الكلمات المفتاح :** بنك دولي؛ تنمية اقتصادية؛ تمويل؛ أزمة اقتصادية؛ كوفيد-19.

**تصنيف JEL :** F3; Q1; Q190; I150; G01

**Abstract:** This study aims to illustrate the impact of the COVID-19 crisis on various sources of financing economic development in the world. Focus is put on highlighting the role of the World Bank Group in supporting those sources during this crisis to avoid the collapse of development financing, especially in poor countries and fragile economies. A descriptive and analytical approach has been followed by looking at as many international reports, statistics and data as possible, related to the various economic indicators that express the variables of the study. The study's findings indicate that the COVID-19 economic crisis has caused a sharp deterioration in various sources of financing for international economic development. The World Bank Group has played a crucial role in addressing this crisis and mitigating it on the global economy through its circumstantial measures, financing payments, and supportive and corrective policies.

**Keywords:** World Bank; Economic Development; Financing; Economic Crisis; COVID-19.

**Jel Classification Codes :** F3; Q1; Q190; I150; G01

\* Corresponding author, e-mail: [drid.saida@univ-ouargla.dz](mailto:drid.saida@univ-ouargla.dz)

## 1- تمهيد :

تعتبر مجموعة البنك الدولي من أهم المنظمات العالمية المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وقد تأسست مع نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز، وتضم المجموعة أكبر بنك إثمائي دولي يهتم بتقديم القروض طويلة الأجل والخدمات الاستشارية للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، بالإضافة لدوره في إدارة النظام المالي الدولي فهو يسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي والتصدي لمشاكل الاختلالات الهيكلية في موازين مدفوعات الدول خصوصا إبان الأزمات المالية والاقتصادية والتي تعتبر من السمات المميزة للنظام الرأسمالي خصوصا في ظل تصاعد ظاهرة العولمة المالية والتي يعتبر البنك الدولي من أبرز أعمدها، ومع مطلع سنة 2020 اجتاحت العالم وباء كوفيد-19 السريع الانتشار والذي سبب أزمة صحية سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية اعتبرت الأعنف منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، فكان لزاما على مختلف المنظمات العالمية على غرار مجموعة البنك الدولي التدخل العاجل للحفاظ على الأرواح ودعم مختلف مصادر تمويل التنمية الدولية ومساندة الدول وكسر حاجز الركود الذي ساد الاقتصاد العالمي بفعل تلك الجائحة.

وانطلاقا من فرضية مفادها أن مجموعة البنك الدولي بإمكانها التأثير على جل مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الدولية من خلال مختلف المنظمات المشكلة لها، وأن تلك المجموعة كان لها دور بارز في استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته من جراء أزمة كوفيد-19، جاءت هاته الورقة البحثية لتحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف ساهمت مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال أزمة كوفيد-19؟**

وقد كانت الغاية من هذا البحث تسليط الضوء على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (كوفيد-19) على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، مع الكشف عن أهم الآليات المتخذة من طرف مجموعة البنك الدولي للتخفيف من حدة تلك الآثار. وبناء على الإشكالات المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لنقد وتحليل كل جزئية من جزئيات الموضوع لاسيما ما يتعلق بمختلف الآثار التي سببتها أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، والسبل المعتمدة من طرف مجموعة البنك الدولي لمواجهتها والتصدي لها. وستتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور يتناول المحور الأول منها التعريف بالتنمية الاقتصادية وطرق تمويلها، والمحور الثاني يشرح آثار أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، أما المحور الثالث فيوضح كيفية استجابة مجموعة البنك الدولي لدعم مختلف مصادر التمويل الدولية أثناء الجائحة.

## 1.1- دراسات سابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة ومن بينها دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd, 2020) والتي هدفت إلى توضيح الانتكاسات الكبيرة التي حدثت في تمويل التنمية المستدامة في الاقتصاديات الناشئة والدول النامية جراء أزمة كوفيد-19، وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تجنب انهيار تمويل التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يعرض الأهداف العامة للتنمية المستدامة للخطر، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن السياق العالمي إبان أزمة كوفيد-19 ينطوي على حدوث خطر انخفاض كبير في حجم التمويل المتاح للاقتصادات النامية، وبالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي توصلت نتائج الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت لخلق نكسات كبيرة في تمويل التنمية المستدامة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي داخل الدول وبالتالي انخفاض مواردها المحلية، إضافة إلى انخفاض مختلف تدفقات التمويل الخارجي من جهة أخرى. بالإضافة لدراسة (أحمد محي الدين التلاني، 2020) والتي هدفت لتحليل أزمة كوفيد-19 حيث تختلف في طبيعتها عن بقية الأزمات السابقة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي من حيث شدة الأثر وسرعة الانتقال، وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تحول أزمة كوفيد-19 الصحية إلى أزمة اقتصادية اجتاحت العالم مع مطلع سنة 2020، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن النظام الرأسمالي لم يستطع حتى الآن تطوير نظرية اقتصادية محكمة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستقر بدون حدوث أزمات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت نتائجها إلى أن الخسائر الناجمة عن فيروس كوفيد-19 والإجراءات المتعلقة باحتوائه تفوق الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي إبان أزمة الكساد العظيم 1929 وأزمة الرهن العقاري 2008، وبالتالي فقد تسبب الوباء في دخول العالم في أزمة اقتصادية جديدة. وأما بالنسبة لدراسة (أحمد فايز الهرش، 2020) فقد هدفت إلى معرفة أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا كوفيد-19، وتمحورت إشكالية الدراسة حول رصد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية وتوضيح المسارات التي يمكن أن تسلكها الأزمة مستقبلا، وقد انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والتحليلي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثيرات الأزمة كانت لها أبعاد متعددة حيث أخذت الأزمة مسارا طبييا وصحيا بادئ الأمر ثم تطورت مع الإغلاق الكبير إلى أزمة اقتصادية وامتدت لتصبح حالة سياسية واجتماعية وبقى حجم آثارها مرتبط بمدى القدرة على السيطرة والتحكم في انتشار الفيروس.

2.1- **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:** بعد استعراضنا للدراسات السابقة وتطرقنا لطريقة تبنيها لموضوع أزمة كوفيد-19 من الناحية الاقتصادية وتوضيح أهم النتائج التي توصلت إليها، جاءت هاته الدراسة لتُكمل ما تم التطرق إليه في مختلف الدراسات السابقة من عدة جوانب. فمن حيث الهدف، تباينت الأهداف المرجوة من الدراسات السابقة والتي هدفت في مجملها لتحليل أزمة كوفيد-19 وإبراز مختلف آثارها الاقتصادية والانتكاسات التي سببتها بخصوص تمويل التنمية، بينما تهدف الدراسة الحالية بالإضافة لتوضيح الأثر على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم إلى تبيان الآليات التي اعتمدها مجموعة البنك الدولي للتخفيف من حدة تلك الآثار، وشرح دور البنك الدولي في التصدي للأزمات. ومن حيث الحدود الزمنية والمكانية فهناك تطابق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الزمان حيث ركزت جميعها على فترة أزمة كوفيد-19، بينما يختلف المكان المقصود بالتحليل من دراسة لأخرى، وقد ركزت الدراسة الحالية على إبراز تأثير الجائحة على مصادر التمويل على المستوى العالمي. أما بالنسبة للمتغيرات، ركزت الدراسة الحالية على إبراز دور مجموعة البنك الدولي في التمويل الدولي إبان أزمة كوفيد-19. ومن حيث المنهج المستخدم تعتمد الدراسة الحالية على نفس المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة (المنهج الوصفي التحليلي).

**II - أساليب قبول التنمية الاقتصادية:** يقصد بالتنمية الاقتصادية توسيع القدرات التي تسهم في النهوض بالمجتمع من خلال تحقيق الإمكانيات الفردية والاجتماعية الراسخة وتقاس بالزيادة المستمرة في ازدهار وتطوير نوعية الحياة من خلال الابتكار وخفض تكاليف المعاملات واستخدام القدرات من أجل تحقيق مبادئ الإنصاف والاستدامة (Feldman & Kemeny, 2016, p.12)، ويعتبر التمويل من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية حيث يقصد بتمويل التنمية تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية (الدليمي، 2015، صفحة 120)، وتقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

1.11- **مصادر التمويل الداخلية: (Internal sources)** وهي المدخرات المحلية وتشمل مدخرات كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة، وتمثل مدخرات القطاع العائلي فيما يمكن استثماره مباشرة في القطاعات المختلفة وفيما يمكن إقراضه إلى قطاع الأعمال وإلى الحكومة إما بطريقة مباشرة من خلال شراء الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والحكومة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق البنوك، وتمثل مدخرات قطاع الأعمال فتشمل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة للقطاعين العام والخاص، أما المدخرات الحكومية فتنشأ نتيجة لزيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة كزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإتاوات التي تحصل عليها الحكومة مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود لاستغلال مواردها الطبيعية بالإضافة لما يمكن أن تحصل عليه الحكومة عن طريق التمويل التضخمي (عبدو القفاش، 2013، صفحة 179).

2.11- **مصادر التمويل الخارجية: (External sources)** نظرا لفصوم المدخرات المحلية في الدول النامية وعدم كفايتها لتلبية و تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية، تلجأ تلك الدول لمصادر التمويل الأجنبية لتدعيم موقفها المالي وتأتي الحاجة للاستعانة بالتمويل الأجنبي لسببين هما (عبدو القفاش، 2013، صفحة 188) تغطية ما يعرف بالفجوة الادخارية والتي تتمثل في الفرق بين حجم الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحلية المحققة خلال فترة زمنية معينة؛ وكذا تغطية فجوة الصرف الأجنبي والتي تتمثل في الفرق بين حاجة الدولة من الصرف الأجنبي والمتاح لديها منه عن طريق صادراتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يأخذ التمويل الأجنبي إحدى الأشكال التالية:

**-التصدير: Export:** يعتبر التصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي والذي يعد النفاذ إلى الأسواق أهم عناصره، فالتوسع في التصدير يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية فزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية تعزز حصيلة العملة الصعبة لدى الدول مما يساهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية فيها من خلال زيادة الإنفاق العام وتعزيز الاستثمارات والإنتاج مما يحقق الانتعاش للاقتصاد الوطني (النباتي، 2015، صفحة 116).

**-الاستثمارات الأجنبية: Foreign Investment** وهو الاستثمار الناشئ نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية لمختلف الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة (عبد الهادي، 2013، صفحة 63)، وقد يكون الاستثمار الأجنبي حكومي تقوم به دولة أو جهة ذات كيان عمومي أو خاص حيث يقوم به فرد أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية (الباشا، 2017، صفحة 23)، وبشكل عام وعند الحديث عن الاستثمارات الأجنبية يتم التمييز بين نوعين مهمين هما (عبد الهادي، 2013، صفحة 65) الاستثمار الأجنبي المباشر ويقصد به ممارسة رأس المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر في مختلف المجالات حيث يرافق ذلك انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة المستقبلية له مع الإشراف والسيطرة على المشروع الاستثماري. والاستثمار الأجنبي غير المباشر ويتمثل في شراء الأوراق المالية

(الأسهم والسندات) الخاصة والحكومية من الأسواق المالية دون قصد لممارسة السيطرة أو الإشراف الكامل على المشاريع القائمة في أي دولة أجنبية.

**- القروض الخارجية: Foreign loans** وهي تلك المقادير النقدية ومختلف أشكال الثروة والتي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسة أعمال أو حتى المؤسسات المالية من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية الرسمية والخاصة، وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، حيث تنشأ عنها التزامات خارجية على الجهة المستفيدة تتجسد هذه الالتزامات عند السداد. بما يسمى بخدمة الدين والتي تشمل مدفوعات أصل القرض ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن الآجال المحددة (الشمري وحمزة، 2015، صفحة 133)، وتصنف القروض الدولية حسب مصادرها إلى القروض الرسمية و القروض غير الرسمية (الخاصة)، حيث تقدم القروض الرسمية من طرف دول الفائض المالي أو الهيئات الدولية والوكالات الرسمية، وقد تكون قروض ثنائية يتم التعاقد عليها بين حكومتين، أو قروض متعددة الأطراف وهي قروض المؤسسات المالية الدولية والإقليمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بمختلف مؤسساته أو صندوق النقد العربي، والبنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية الإسلامي وغيرها (الشمري وحمزة، 2015، صفحة 134)، و أما بالنسبة للقروض غير الرسمية فهي تعد من المصادر التمويلية المهمة للعديد من الدول خاصة المثقلة بالديون وتقدمها المصادر غير الرسمية (الخاصة) وتتميز بكونها عادة قصيرة الأجل مع ارتفاع معدلات الفائدة عليها (الحسني، 2002، صفحة 72).

**- المساعدات الأجنبية: Foreign Aids** وهي كافة التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول النامية والتميزة بخاصيتين (تودارو، 2006، صفحة 677)، حيث يجب أن لا تكون أهدافها تجارية من وجهة نظر المانحين؛ ويجب أن تتصف بشروط تفصيلية كأن تكون معدلات الفائدة منخفضة وفترات السماح أقل صرامة من الأشكال التجارية. وعادة ما تتضمن المنح (الهبات) Grants والقروض الميسرة Soft Loans (الباشا، 2017، صفحة 21).

**- تحويلات العاملين في الخارج: Workers Remittances** تمثل الدخل الذي تحصل عليه الأسر المعيشية من اقتصاديات خارجية والذي ينشأ في الأساس نتيجة انتقال أفرادها إلى اقتصاديات أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة (عشري، 2018، صفحة 181)، وتعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من المهاجرين، العاملين المقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 175).

**- أسواق المال الدولية: International Financial Markets** تعتبر السوق المالية الدولية مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل الدولي، كما تمثل مجالا واسعا لتوظيف واستثمار الأموال الفائضة العابرة للحدود والتي تعود للأفراد والمؤسسات والبنوك والحكومات من مختلف الجنسيات والمتدخلون في هذا السوق، ويتم التعامل فيه بمختلف الأدوات المالية والنقدية بقيم مالية أكبر ومقيمة بعدة عملات أجنبية قابلة للتداول عالميا (بن براهيم وبن الضيف، 2019، صفحة 33)، وتقسّم إلى السوق النقدية الدولية وهي السوق التي يتم التعامل فيها بين البنوك التجارية بالودائع ذات المبالغ الكبيرة ولمدة قصيرة (أقل من سنة)، وسوق رأس المال الدولية وهي السوق التي يتم التعامل فيها بأصول مالية متوسطة وطويلة الأجل والتي يزيد تاريخ استحقاقها عن السنة (الشمري وحمزة، 2015، صفحة 67).

**3.11 - أهمية مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية:** البنك الدولي لا يعد بنكا كباقي البنوك بل وكالة متخصصة تطورت عبر الزمن وتُعنّى بالتنمية ويمكن توضيح ذلك من خلال تعريفه وتوضيح طرق تمويل التنمية المعتمدة بمجموعة البنك الدولي.

**1.3.11 - التعريف بمجموعة البنك الدولي:** يعتبر البنك الدولي منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء (مسعداوي، 2019، صفحة 73)، فقد استهدف إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 تقديم القروض من أجل البناء والتعمير وهو الاصطلاح الذي استقرت بعد ذلك ترجمته بمصطلح "التنمية"، ثم ركز عملياته فيما بعد على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، ويقصد بعبارة "البنك الدولي" كلا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA المنتسبة إليه، أما عبارة "مجموعة البنك الدولي" فتتألف من خمس مؤسسات يجتمعها التزام مشترك بالحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة وهي (بولويز وبن الطاهر، 2021، صفحة 228): البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، المؤسسة الدولية للتنمية IDA، مؤسسة التمويل الدولية IFC، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID، ويأتي تقسيم مهام مجموعة البنك الدولي متكاملًا (بولويز وبن الطاهر، 2021، صفحة 229) من خلال الشراكة مع الحكومات إذ يشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا جوهر البنك الدولي حيث يقدمان التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدات الفنية لحكومات الدول النامية، إذ تركز المؤسسة الدولية عملها على البلدان الأشد فقرا بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتع بالاهلية الائتمانية لتلقي القروض.

بالإضافة للشراكة مع القطاع الخاص إذ تركز مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تعزيز قدرات القطاع الخاص في الاقتصاديات النامية، حيث توفر لها خدمات التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات المتعلقة بمؤسسات القطاع الخاص.

**2.3.11- طرق تمويل التنمية المعتمدة بمجموعة البنك الدولي:** يقول الرئيس السابق للبنك الدولي السيد جيم يونغ كيم "نحن في مجموعة البنك الدولي نعيد النظر بصورة جذرية في النهج الذي نتبعه في تمويل التنمية، فنحن نستثمر مليارات الدولارات لكن العالم يحتاج إلى تريليونات الدولار من التمويل السنوي من أجل التنمية" (البنك الدولي، 2017، صفحة3)، ومنذ سنة 1947 مؤل البنك الدولي أكثر من 12 ألف (Albankaldawli.org, 2022) مشروع إنمائي عن طريق القروض التقليدية والائتمان بدون فوائد والمنح، ويشمل هذا التمويل عادة نوعين أساسيين من العمليات هي عمليات الاستثمار والعمليات لأغراض سياسات التنمية (Worldbank.org, 2022) (فيالنسبة لعمليات الاستثمار توفر المجموعة قروض واعتمادات ومنح الاستثمار وموارد تمويلية واسعة النطاق لمختلف الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة لعمليات سياسات التنمية تتيح عمليات قائمة بذاتها أو جزء من سلسلة برامجية من العمليات، وتمثل في مساعدات مالية سريعة تمكن الدول من تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعالية أو محتملة ذات أصول محلية أو خارجية، بغية تحقيق النتائج الإنمائية المطلوبة وفقا للبرامج المسطرة والسياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني). ويمكن تفصيل كيفية تمويل التنمية الاقتصادية عبر مختلف المؤسسات المشكلة لمجموعة البنك الدولي على النحو التالي.

**أولا-تقديم القروض:** يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD أنواع عديدة من القروض نذكر منها(الحسني، 2002، صفحة308) قروض المشروعات **project lending** إذ يستحوذ هذا النوع على قدر كبير من النشاط الإقراضي للبنك وتُمنح لتمويل مشروع معين، وعادة ما تخضع للمشروطية المرتبطة بالمشروع المستهدف في حد ذاته كحسب تنفيذ المشروع وإدارته والحد الأدنى المطلوب من العائد على رأس المال المستثمر في المشروع. بالإضافة لقروض البرامج **program lending** وهي قروض طوارئ عادة ما تُمنح أثناء حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة ولذا عادة ما تكون عديمة المشروطية، كما تُمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض. و قروض التكيف الهيكلي (S.A.L) التي تهدف لتوفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، وتختلف عن قروض البرامج في كونها مرتبطة بدرجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية، ولا تُمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي. وقروض التكيف القطاعي التي ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو النقل... وغيرها، وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله. ويسعى هذا النوع من القروض بالإضافة لقروض التكيف الهيكلي لتصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ولذا أصبحت تسمى بقروض السياسات **policy-based lending**. وكذلك الإعتمادات والقروض المسيرة **soft loans** والتي تشمل القروض المقدمة من طرف المؤسسة الدولية للتنمية IDA للدول الفقيرة والغير مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعادة ماتكون هاته القروض بشروط ميسرة كأن تكون بدون فوائد أو بمصروفات خدمات ضئيلة جدا قد تُقدر ب0.75% من الأموال المدفوعة، وقد تمتد فترة السداد فيها إلى ما بين 35 إلى 40 سنة، مع فترات سماح مدتها 10 سنوات، وعادة ما يتم توجيه هاته الاعتمادات إلى تمويل مجالات البنية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة... وغيرها إذ تمهد هذه المشروعات المدعمة الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية (عبيدات، 2012، صفحة100)، وتُسهّم مؤسسة التنمية الدولية في تمكين البنك الدولي من توفير 6-9 مليار دولار (أحمد والسيد، 2016، صفحة86) سنويا في شكل تمويل بشروط ميسرة لمختلف أشد البلدان فقرا في العالم.

**ثانيا-تنمية القطاع المالي:** يُسهّم القطاع المالي في تدعيم رسالة مجموعة البنك الدولي للتنمية، وفي بيئة يتزايد فيها شح التمويل المصرفي الطويل الأجل تشكل الأسواق المالية المستقرة والمتنوعة إحدى أهم لبنات تحقيق النمو الشامل والمستدام حيث تُمكن من الوصول إلى مصادر تمويل جديدة تتيح للدول تحقيق احتياجاتها الإنمائية وقد أطلق البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية سنة 2017 مبادرة أسواق رأس المال المشترك والتي تشجع تنمية أسواق رأس المال في الدول الصاعدة من خلال توفير تمويل سائل ومتنوع وطويل الأجل وأسواق رأس مال محلية منظمة جيدا مع ضمان الحصول على مساندة تحليلية واستشارية ومالية شاملة من أجل تنمية أسواقها(البنك الدولي، 2017، صفحة20).

**ثالثا-تدعيم القطاع الخاص:** تعمل مجموعة البنك الدولي على تدعيم القطاع الخاص من خلال مؤسسة التمويل الدولية IFC والتي أنشأت لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو مشروعات القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان الأعضاء ولاسيما في المناطق الأقل نموا وبالتالي تكملة أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير(بولويز وبن الطاهر، 2021، صفحة255)، وتمول المؤسسة المشروعات في جميع أنواع الصناعات والقطاعات كالصناعات التحويلية، والبنية الأساسية، السياحة والتعليم، والخدمات المالية... وغيرها في أقاليم الدول النامية، وعلى الرغم من أن

المؤسسة تُعتبر بصفة رئيسية ممولا لمشروعات القطاع الخاص فإنها يمكن أن تقدم تمويلا لشركة تملك الحكومة حصة فيها شريطة أن تكون هناك مشاركة من القطاع الخاص وأن يدار المشروع على أساس تجاري (عبيدات، 2012، صفحة 105)، وتُعتبر مؤسسة التمويل الدولية في جوهرها مؤسسة استثمار وليست مؤسسة إقراض وعلى نقيض معظم المؤسسات متعددة الأطراف تقوم المؤسسة بالاشتراك مع المستثمرين في رأس مال المشاريع، كما تتحمل مع شركائها في المشروعات المسؤولية الكاملة عن المخاطر التي قد تتعرض لها تلك المشاريع (أحمد والسيد، 2016، صفحة 89).

رابعا- **تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر**: تعمل مجموعة البنك الدولي على تبديد مخاوف المستثمرين في الدول الصناعية والذين يرغبون في الاستثمار في الدول النامية، ويعتبر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID المؤسسة الوحيدة غير المالية التي تقدم مجموعة من الأدوات لدعم تحقيق أهداف البنك الدولي إذ يساعد في تعزيز مناخ الاستثمار وجعل الاستثمار الدولي أكثر أمانا، وبالتالي فهو يدعم جهود مجموعة البنك الدولي لزيادة التمويل من أجل التنمية إلى أقصى حد من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتحقيق المناخ الاستثماري المستقر. ونظرا للحاجة المتزايدة لتقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي وخصوصا الخاص ظهرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات الناشئة وتعزيز تدفق رأس المال والتكنولوجيا للأغراض الإنتاجية إلى الدول النامية، من خلال مشاريع وبرامج ملموسة في جميع قطاعات الاقتصاد، وبالتالي فهي تشجع وتيسر إبرام الاتفاقات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء (بولويز وبن الطاهر، 2021، الصفحات 258-262).

### III - آثار أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي: قبل التطرق لآثار أزمة كوفيد-19 يجدر بنا تعريف الأزمة على النحو الموالي:

1.111- **التعريف بأزمة كوفيد-19**: لقد عاش العالم تحديا على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي مند ظهور وباء كوفيد-19 في مدينة ووهان ومن ثم انتشاره في جميع الدول ، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فان التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إنتشار وباء كوفيد-19 تقارب لحد كبير أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 (البرماوي وقمرة، 2020، صفحة 234)، ولقد عبرت الأزمة الصحية العالمية عما ألم بالعالم أجمع من نازلة فيروس كورونا المستجد ورغم أن الأزمات التي اعتدنا عليها تطل عناصر الإنتاج المختلفة إلا أن هذه النازلة تطل العنصر البشري ذاته (التلبياني، 2020، صفحة 185) وهو العنصر الذي تعمل لأجله كافة عناصر الإنتاج الأخرى، ومثلما نشر فيروس كورونا المعاناة البشرية فقد نشر المعاناة الاقتصادية كذلك حيث عاش العالم جراء الوباء أزمة اقتصادية بامتياز في مختلف أرجاءه، وأصبح يشار إلى أزمة كوفيد-19 بـ: "الإغلاق الكبير The Great Lockdown" (الخورى، 2020، صفحة 18) على غرار أزمة الكساد الكبير التي حدثت سنة 1929.

2.111- **آثار أزمة كوفيد-19**: فضلا عن الخسائر في الأرواح لقد أفضت الأزمة الصحية العالمية إلى إنتشار تداعيات اقتصادية كبيرة، انعكاسا لصدمات تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة (غوينيث، 2020)، إذ شكلت أزمة كوفيد-19 صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي فتكبد خسائر تفوق ما تكبده إبان الكساد العظيم 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 (التلبياني، 2020، صفحة 195) وفي معظم المناطق، والعالم النامي بوجه أخص فاقت الأضرار الناجمة عن أزمة كوفيد -19 الأضرار التي حدثت في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 كثيرا لاسيما إفريقيا وجنوب آسيا (Uncatad, 2021, p.5) ، ويمكن إيجاز أهم تداعيات أزمة كوفيد-19 على مختلف مؤشرات الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1.2.111- **الأثر على معدل النمو الاقتصادي العالمي**: لقد شهد الاقتصاد العالمي سنة 2020 انكماشاً قدر بـ -3.3% (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 7) من جراء التدابير الاحترازية المختلفة والتي تبنتها مختلف دول العالم لمنع تفشي الفيروس والتي كان لها انعكاسا واضحا على مسار نشاط الاقتصاد العالمي، ونلاحظ من الجدول رقم 01 وحسب تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Uncatad أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد انخفض إلى -3.9% سنة 2020 بعدما كان 2.5% سنة 2019 من جراء الجائحة وهو معدل منخفض جدا مقارنة بمستواه إبان أزمة 2008 حيث بلغ (2.1%، -1.3%) على التوالي في السنتين 2008، 2009، بعدما كان 4.5% سنة 2007 ليعيد الارتفاع سنة 2010 إلى 4.5% بعد التعافي الاقتصادي العالمي حينها، لينتعث بعدها للقيم (6%، 3.1%) في السنتين 2021، 2022 على التوالي (Albankaldawli.org, 2023)، ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج الإجمالي العالمي 3.3% سنة 2026 (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 128). كما نلاحظ أن الدول المتقدمة تشهد انكماشاً اقتصادية حادة إبان الأزمات مقارنة بالاقتصاديات النامية إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة أثناء الأزمة المالية لسنة 2008 -3.4% سنة 2009 بينما كان 3.1% سنة 2009 في الدول النامية، وإبان أزمة كوفيد -19 بلغ -5.2% سنة 2020 بينما كان -2.1% سنة 2020 في

الدول النامية، ولعل سبب ذلك هو كون الدول المتقدمة هي منشأ تلك الأزمات الاقتصادية، وتبقى الدول النامية ليست في منأى عنها نتيجة تباطؤ مختلف اقتصاديات العالم ببعضها البعض (أنظر الشكل رقم 01).

**2.2.111- الأثر على أسعار النفط والتجارة العالمية:** تعطلت حركة التجارة العالمية جراء جائحة كوفيد-19 بسبب توقف مختلف التبادلات التجارية براً وبحراً وجواً جراء توقيف قطاع النقل في إطار إتباع إجراءات الحجر الصحي لمنع تفشي الوباء في مختلف أرجاء العالم، ونلاحظ من الجدول رقم (02) أن حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات قد انخفض سنة 2019 ليصل إلى 0.9% بعدما كان 3.9% سنة 2018 ثم ازداد انخفاضاً سنة 2020 فبلغ -8.5% بسبب الركود التجاري وإغلاق مختلف القطاعات التجارية خشية انتشار الوباء وتعطل خطوط التوريد من مصانع ومسوقين ونقل وغيرها، ثم ارتفع مجدداً سنة 2022 إلى 6.5%، ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولي بلوغها القيمة 3.5% سنة 2024 (صندوق النقد الدولي، 2023، صفحة 133) كما انخفض حجم صادرات الدول المتقدمة سنة 2019 حيث بلغ 1.3% و-9.5% سنة 2020، وبالنسبة لواردها فقد انخفضت كذلك لتصل إلى 1.7% و-9.1% في السنتين 2019، 2020 على التوالي، وكذلك الأمر بالنسبة لصادرات اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية وواردها حيث انخفض حجم الصادرات إلى 0.5% و-5.7% في السنتين 2019، 2020 على التوالي، أما عن وارتدها فقد انخفضت لتبلغ -1% سنة 2019 و-8.6% سنة 2020، وبعدها ارتفعت إلى نسبة 7.4% سنة 2022. ويوضح الشكلين رقم 2-3 انتعاش تجارة السلع والخدمات العالمية سنة 2021 بعد الانخفاضات الحادة التي شهدتها سنة 2020. كما كان لسعر النفط نصيبه من الأزمة فبعدها بلغت أسعار النفط العالمية \$ 29.4 سنة 2018 تراجعت تلك الأسعار لتصل إلى -10.2 \$ سنة 2019 وإلى -32.7 \$ سنة 2020 نتيجة تراجع الطلب العالمي عليه ليعيد الارتفاع إلى مستوى \$ 41.7 سنة 2021، وينخفض مجدداً إلى -6.3 \$ في 2022 جراء الأزمة الروسية - الأوكرانية.

**3.2.111- الأثر على معدل التضخم:** تجسد الأثر الأولي الناشئ عن جائحة كوفيد-19 في الركود العميق وفي انخفاض التضخم، ومع ذلك ازدادت الأسعار في الاقتصاديات المتقدمة في العالم منذ النصف الثاني لسنة 2020 بسبب انتعاش الطلب الإجمالي العالمي بوتيرة سريعة وبعض الصدمات السلبية التي حدثت في العرض كما ازدادت تكلفة المدخلات الأساسية إثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي، فمنذ منتصف عام 2021 بلغ التضخم السنوي في أسعار الأغذية حوالي 40% (Uncatad, 2021, p.7) وهو أعلى رقم يصل إليه منذ عشر سنوات مما أثر على ارتفاع المؤشر العالمي للوجوع منذ تفشي الوباء وكانت الدول النامية أول من أصيب بأفدح الأضرار، كما أحدثت الجائحة إحتناقات في سلاسل القيمة العالمية لاسيما في القطاعات التي تعتمد كثيراً على المواصلات، فارتفعت أسعار السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة في جميع أنحاء العالم وكان تأثير ذلك أشد وقعا على الإقتصادات المتقدمة (Uncatad, 2021, p.7) ويوضح الشكل رقم 04 تاريخ التضخم في الإقتصادات الرئيسية في العالم منذ عام 2005، بينما يوضح الجدول رقم 03 أن التغير في أسعار المستهلكين كان طفيف في الإقتصادات المتقدمة حيث بلغ 1.4% سنة 2020 بعدما كان 1.5% سنة 2019 ليستقر عند نفس المعدل سنتي 2021 و 2022. في حين استقر عند 5.1% في الاقتصاديات النامية واقتصاديات الأسواق الصاعدة سنتي 2019 و 2020 ثم انخفض قليلاً إلى 4.9% سنة 2021 وإلى 4.4% سنة 2022 حسب تقارير صندوق النقد الدولي والتي تشير كذلك أنه سيواصل الانخفاض إلى 3.8% (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 135) سنة 2026.

**4.2.111- الأثر على تمويل التنمية الاقتصادية:** لقد سبب فيروس كورونا انتكاسات كبيرة في تمويل التنمية الاقتصادية من ناحيتين هما: أولاً- **بخصوص تعبئة الموارد المحلية (تمويل داخلي):** مع هبوط النشاط الاقتصادي حدث تراجع في الإيرادات العامة المحلية الضريبية وغير الضريبية لعدة أسباب (Oecd, 2020, p.p.5-6)، حيث أثر هبوط النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي على جميع المصادر الرئيسية للإيرادات الضريبية بأنواعها (الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل الشخصي)، هذا فضلاً عن انكماش الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أدى انخفاض التجارة الدولية والسفر والاستهلاك المحلي وتوجيه الاستهلاك أثناء الركود إلى السلع الخاضعة لمعدلات ضريبية منخفضة إلى انخفاض إيرادات ضريبة الاستهلاك، كما انخفضت الإيرادات العامة من جراء الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبء الضريبي على عاتق دافعي الضرائب؛ هذا فضلاً عن تأثر الاستثمار الخاص المحلي بسبب ارتفاع حالة عدم اليقين في عالم الاقتصاد وانكماش الناتج الاقتصادي والقيود المفروضة على السيولة، ولقد بدا الأثر واضحاً خصوصاً في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعتمدة على الربح والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية (نفط، غاز، معادن...).

ثانياً- **تأثير الاضطرابات الاقتصادية على التمويل الخارجي:** انخفض التمويل الخارجي في خصم الجائحة نتيجة انخفاض مصادره المتعددة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي (Oecd, 2020, p.p.7-8): (أنظر الشكل رقم 05)

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** حدث تباطؤ في عناصر الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال انخفاض أهم عنصر من عناصره وهو العائدات المعاد استثمارها ويختلف ذلك باختلاف القطاعات وقد انخفض الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% سنة 2020 ليصل إلى 859 مليار

دولار (Uncatad.org, 2021) بعدما كان 1.540 تريليون دولار (الهيبي والمولى، 2022، صفحة 68) عام 2019، كما انتهى الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي سنة 2020 أقل ب (30%) من المستوى المسجل إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وفي مستوى غير مسبوق منذ تسعينات القرن الماضي (الهيبي والمولى، 2022، صفحة 68)، ليتعش بعدها للقيم (2.2، 1.74) تريليون دولار في السنتين 2021، 2022 على الترتيب (Albankaldawli.org, 2023)، كما حدث انخفاض عام في أرباح الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بقطاع الطاقة، الاستهلاك التقديري والصناعة في مختلف المواد بالإضافة لانخفاض حقائق تدفقات الاستثمار (Oecd, 2020, p.7).

-تحويلات العاملين في الخارج: انخفض حجم التحويلات المالية بشكل كبير جراء الصدمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المرسل، وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج شريان حياة للدول المنخفضة الدخل والهشة حيث تُسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية، حيث ابتداء من سنة 2018 بلغت قيمة التحويلات المالية المتدفقة لتلك الدول 350 مليار دولار أمريكي (سايبه وشامي، 2020، صفحة 16) متفوقة بذلك على الاستثمارات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج على الإطلاق، وقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتراجع تدفقات التحويلات المالية بحوالي 100 مليار دولار أمريكي سنة 2020 (سايبه وشامي، 2020، صفحة 17)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20% تقريبا عن مستواها سنة 2019.

-المساعدات الإنمائية الرسمية: لقد أثبت التمويل الإنمائي الرسمي أنه مورد رئيسي وتدفع اقتصادي لمواجهة التقلبات الدورية في الأزمات، وقد لعبت المساعدات الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص دورا رئيسيا في تعزيز أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية في الاقتصادات النامية، والتي تعد من بين الدعائم المركزية لاستجابة البلدان لكوفيد-19، ورغم أن الركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض الإيرادات العامة والحوافز المالية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد تضغط على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد أعلن أعضاء اللجنة طموحهم للسعي لحماية ميزانيات المساعدة الإنمائية أثناء أزمة كورونا، وبما أن العديد من ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية قد أُنزحت قبل انتشار كوفيد-19، فإن أثر الركود الاقتصادي العالمي على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد لا يكون عاجلا بل بطيئا ومتأخرا (Oecd, 2020, p.9) وتشير التقديرات أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد ارتفع إلى 161.2 مليار دولار سنة 2020 ويمثل هذا زيادة بنسبة 3.5% من القيمة الحقيقية لمستواه سنة 2019 (Uncatad.org, 2021). بناءً على ما سبق ذكره يتبين لنا أن أزمة كوفيد-19 كان لها تأثيراً مباشراً على مختلف مصادر تمويل التنمية، كما أن مختلف الدول شعرت بهذا التأثير، إلا أن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى بسبب إختلاف المزيج التمويلي بين الدول، والشكل رقم (06) يوضح المزيج التمويلي ومستواه في البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية حسب فئة الدخل والمنطقة. كما تجدر بنا الإشارة أن تدفقات التمويل الخاص الخارجي للدول المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت سنة 2020 بمقدار 700 مليار دولار أمريكي مقارنة بمستويات سنة 2019 بسبب انخفاض جميع مصادر التمويل بشكل سريع مما أحدث ضغطاً لم يسبق له مثيل للاقتصادات النامية، متجاوزا بذلك تجربة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بنسبة 60% ويعادل 35% من مستوى التمويل الخارجي لسنة 2018 (Oecd, 2020, p.8). ويوضح الشكل رقم (07) مقارنة إجمالي تأثير أزمة كوفيد-19 على مختلف مصادر التمويل الخاص الخارجي للتنمية الدولية مقارنة بإجمالي تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على نفس المصادر، حيث نلاحظ من خلاله أن تأثير جائحة كوفيد-19 كان الأعنف على مختلف مصادر التمويل الخاص الخارجي ماعدا الاستثمارات في المحافظة المالية والتي تأثرت بشكل كبير من جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

**IV - مدى فعالية مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال أزمة كوفيد-19** : لقد ألحقت جائحة كورونا الضرر بمختلف البلدان عبر أرجاء العالم حيث تسببت في أزمة صحية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتأثير (البنك الدولي، 2021، صفحة 3)، ولهذا فقد وضعت مجموعة البنك الدولي نهجا رفيع المستوى لمواجهة الأزمة، حيث شهدت احتياجات البلدان النامية للتمويل زيادات كبيرة في ظل تقلص الإيرادات الضريبية من جراء انخفاض النشاط الاقتصادي، وارتفاع النفقات اللازمة لحماية الفئات الفقيرة والمحرومة ومساندة الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية... وغيرها (البنك الدولي، 2020، صفحة 85)، وفي هذا الصدد يقول السيد رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس: " بذلت مجموعة البنك الدولي قصارى جهدها لمساعدة البلدان على مكافحة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة ففي الفترة أبريل 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021 ارتبطت مجموعة البنك الدولي بأكثر من 157 مليار دولار وهي أكبر استجابة للأزمات في أي فترة على مدار تاريخنا" (البنك الدولي، 2021، صفحة 5).

**IV. 1 - أساليب مجموعة البنك الدولي للتصدي للأثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة**: لقد عجلت مجموعة البنك الدولي من مساندتها للدول لمكافحة الجائحة من خلال التركيز على أربعة أولويات هي (Albankaldawli.org, 2020): إنقاذ الأرواح، وحماية الفقراء، وتأمين أسس الاقتصاد، وتعزيز السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود استنادا إلى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية



والاستدامة، وقد أطلقت مجموعة البنك الدولي أكبر إستجابة للأزمات في تاريخها، ففي الفترة الممتدة من أبريل 2020 إلى مارس 2021 ارتبطت المجموعة بجملة من الالتزامات (Albankaldawli.org, 2020) حيث تم تقديم أكثر من 200 مليار دولار من المساندة المالية إلى المتعاملين مع المجموعة من القطاعين العام والخاص، كما تم التصدي لحالة الطوارئ الصحية وتعزيز الأنظمة الصحية للدول النامية وحماية الفئات الفقيرة فيها ودعم مؤسسات الأعمال بما لخلق الوظائف... حيث أتاح البنك الدولي 20 مليار دولار لمساندة الدول النامية على تمويل شراء لقاحات كورونا وتوزيعها، وشددت عمليات البنك الدولي على الحماية الاجتماعية لاسيما من خلال التحويلات النقدية والتخفيف من حدة الفقر والتمويل القائم على السياسات، بالإضافة لتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات بالتركيز على الحكمة، ودعم الدول على إدارة الدين العام على نحو أفضل، كما لعبت مجموعة البنك الدولي دوراً رئيسياً في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الديون والتي تأسست في ماي 2020، حيث قدمت المبادرة أكثر من 5 مليار دولار من مساعدات تخفيف أعباء الديون إلى أكثر من 40 دولة مشاركة ولقد تم تمديد العمل بها مرتين بسبب الجائحة بعدما كان من المقرر أن ينتهي أجلها في ديسمبر 2020 بسبب الجائحة (Albankaldawli.org, 2020)، وبغية تعزيز موقفها قامت مجموعة البنك الدولي بتوسيع حجم ميزانيتها، وتوسيع وتيرة التمويل بالاقتراض وعمليات صرف مبالغ التمويل والتعجيل بدفع موارد التمويل والسحب من مخصصات الوقاية من الأزمات في البنك وحجمه 10 مليار دولار بالإضافة إلى حدود الإقراض السنوي المستدام والتي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين حيث بلغت قيمة المنح والقروض المقدمة بسعر فائدة منخفض أو صفري من مؤسسة التمويل الدولية إلى اشد البلدان فقراً ما قيمته 53.3 مليار دولار (Albankaldawli.org, 2021).

**IV. 2- مدفوعات مجموعة البنك الدولي في إطار التصدي للجائحة كوفيد-19:** في سنة 2020 ارتفع معدل الفقر المدقع على مستوى العالم للمرة الأولى منذ أكثر من 20 عاماً، وبغية التصدي للجائحة قدمت مجموعة البنك الدولي أكثر من 157 مليار دولار (Albankaldawli.org, 2021) وهي أكبر استجابة للأزمات في تاريخ مجموعة البنك حيث تمثل القيمة زيادة نسبتها أكثر من 60% على مستواها خلال فترة الخمسة عشر شهراً السابقة على الجائحة. ونلاحظ من الجدول رقم 04 والذي يوضح ارتباطات مجموعة البنك الدولي في الفترة (2019-2021) ارتفاع حجم الدعم المقدم من طرف مجموعة البنك الدولي لمختلف الاقتصاديات النامية، حيث ارتفع الدعم المقدم للدول المتوسطة الدخل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 28.5 مليار سنة 2020 بعدما كان 23.2 مليار دولار سنة 2019، ليواصل ارتفاعه ويصل إلى 30.5 مليار دولار في السنة المالية 2021. كما بلغ إجمالي القروض والمنح المقدمة من طرف المؤسسة الدولية للتنمية لأفقر البلدان في العالم 30.4 مليار دولار سنة 2020 و 36.1 مليار دولار سنة 2021 محققة بذلك ارتفاع مقداره 14.2 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، حيث ضمنت عملية التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية حينها حزمة تمويلية بقيمة 82 مليار دولار (Albankaldawli.org, 2020) لأفقر 74 دولة في العالم يجري صرفها على امتداد ثلاث سنوات، وبلغ حجم ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص 11.2 مليار دولار و 31.5 مليار دولار في السنتين 2020، 2021 على التوالي، في حين كانت 8.9 مليار دولار سنة 2019، لقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويلاً قياسياً في فترة الأزمة للدول الهشة والمنخفضة الدخل والمتأثرة بالصراعات، وقدمت المؤسسة تسهيلات سيولة لمنشآت الأعمال للحفاظ على استمرارية نشاطاتها، وعززت الاستثمارات في الشركات التي تعمل مباشرة في مجال التصدي للجائحة، كما سعت المؤسسة لتمويل التجارة وسلاسل الإمداد، وهيئة الظروف لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وإرساء الأساس لتعاف أسرع للقطاع الخاص (Albankaldawli.org, 2021)، وتمول سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية والمصنفة Aaa/AAA عمليات تلك المنظمات بما في ذلك البرامج التي تعزز النمو الشامل وإصلاحات السياسات لخلق المزيد من الفرص لسكان البلدان المعنية، ففي سنة 2020 أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات بإجمالي 75 مليار دولار، والمؤسسة الدولية للتنمية سندات بإجمالي 5 مليار دولار، ومؤسسة التمويل الدولية سندات بإجمالي 11 مليار دولار (Albankaldawli.org, 2020). أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي تتمثل رسالتها في إحداث أثر إيجابي عن طريق المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية فقد قدمت حوالي 3.96 مليار دولار من الضمانات الجديدة سنة 2020 و 5.2 مليار سنة 2021 لمشاريع تستهدف التخفيف من أثر الأزمة في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية. وبصفة عامة فلقد ارتفع إجمالي التمويل المقدم من طرف مجموعة البنك الدولي إلى 74.06 مليار دولار سنة 2020 و 103.3 مليار دولار سنة 2021 محققاً بذلك زيادة مقدارها 43.8 مليار دولار مقارنة بإجمالي التمويل المقدم سنة 2019 والذي بلغ 59.5 مليار دولار.

**IV. 3- سياسات مجموعة البنك الدولي الداعمة والتصحيحية للاقتصادات النامية في ظل أزمة كوفيد-19:** لقد تسببت جائحة كورونا (كوفيد-19) في أصعب الظروف في تاريخ التنمية منذ نشأة البنك الدولي، حيث أدت الجائحة إلى نحو عقود مما تحقق على صعيد التقدم الاقتصادي والحد من الفقر ومن مكاسب في مجال التنمية، وقد عمل البنك الدولي عن كثب لتقديم المساعدة للدول أينما ظهرت الحاجة إليها،

وبالإضافة للتمويل يعتمد البنك الدولي على تقدم الرؤى والمساندة عن طريق السياسات مما يساعد الدول على معالجة أولوياتها الإنمائية عن طريق تبادل الأفكار، فمن خلال هذا المزيج من التمويل والمعرفة والخبرة والشراكة العالمية تمكن البنك الدولي من مساعدة البلدان على التصدي للأزمة والتخطيط للتعافي (البنك الدولي، 2020، صفحة3)، ففي السنة المالية 2020 قدم البنك الدولي 1515 أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 140 بلد (البنك الدولي، 2020، صفحة87)، تناولت موضوعات رئيسية مثل السياسة الاقتصادية، والتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية والحوكمة والتنمية الحضرية والريفية والمناخ والبيئة، حيث كان الأمر يستلزم تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأرواح وكسب الرزق في الوقت الحالي مع ضرورة الاستعداد للتعافي المنصف الفعال والقادر على المجابهة في الأوقات المقبلة (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة8)، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح السياسات الداعمة والتصحيحية المقترحة من طرف مجموعة البنك الدولي مفصلة في ثلاثة محاور كالتالي:

**أولاً- على صعيد احتواء الجائحة وحماية الصحة:** قدم البنك الدولي جملة من التوصيات المتعلقة بحماية الصحة العامة وركز على مجموعة من التحديات منها (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة11) ضرورة إيقاف إنتشار العدوى عن طريق تبني إستراتيجية احتواء المرض من خلال فرض إجراءات التباعد الاجتماعي والعزل والحصر على تصنيع اللقاح، و ضرورة تعزيز الأنظمة الصحية وتدعيمها لضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية ذات الأولوية، بالإضافة للخدمات الصحية التي فرضها الوباء، مع تحفيز الاستثمار المحلي والابتكار لإنتاج المعدات الطبية والأدوية الضرورية وتعزيز الموارد البشرية الصحية مع التأكيد على إشراك القطاع الخاص لزيادة تلك القدرات بكفاءة، وتشجيع استخدام الخدمات الصحية الإلكترونية والتطبيب عن بعد لزيادة مقدرة الوصول لتلك الخدمات مع ضرورة التخطيط لجعل أنظمة الرعاية الصحية أكثر صلابة لتخطي الأزمة الراهنة (كوفيد-19) مع القدرة على الصمود أمام الأزمات المقبلة، كما تم التأكيد على أنه يجب أن تتضمن جميع إجراءات الغلق على المفاضلة بين احتواء المرض والنشاط الاقتصادي على الأجل القصير، لأن تطبيق إجراءات الإغلاق الكاملة سيكلف الشعوب الدول الفقيرة تكاليف باهظة حيث ينتشر فيها الفقر والعمل في القطاع غير الرسمي وتشح فيها قدرات الأنظمة الصحية، وأكد البنك كذلك على ضرورة التعاون الدولي بخصوص تدعيم قدرات الخدمات الصحية ومساعدة الدول النامية والفقيرة على الحصول على المستلزمات والتجهيزات الطبية والعمل على الحد من الحواجز التجارية التي تحول دون تدفق الإمدادات الغذائية والمستلزمات الصحية (البنك الدولي، 2020، صفحة4).

**ثانياً- على صعيد حماية رأس المال البشري وسبل كسب الرزق:** من أجل إنقاذ الأرواح وحماية رأس المال البشري أكدت سياسات البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي، 2020، الصفحات 12-13) على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لدعم استهلاك الأسرة من خلال زيادة نطاق التحويلات النقدية أو المبالغ المقدمة والتأمينات الاجتماعية ومساعدة الشركات في الاحتفاظ بالعاملين للحفاظ على مكاسب رأس المال البشري المحققة في مجالات الصحة والتعليم والمهارات الإنتاجية، وحماية الشركات المرجحة والوظائف الإنتاجية المرتبطة بها لأن اختفاءها من شأنه أن يجعل التعافي الاقتصادي أبطأ وأكثر كلفة، بالإضافة لحماية الوظائف بأنواعها من خلال حزم التحفيز كضمانات للتشغيل ودعم الرواتب والإعفاءات الضريبية وتمويل رأس المال العامل للشركات ومنشآت الأعمال، والمراكز المالية مع تخفيف أعباء خدمات الديون، أي حماية طاقات الشركات ودخول العمال خصوصاً العاملين في القطاع غير الرسمي، وحماية سلاسل التوريد والإنتاج نظراً للتهديدات المحدقة بالأمن الغذائي ومخاطر التضخم، كما أكدت سياسات البنك الدولي أنه ينبغي على الحكومات أن تُعد العدة من أجل حماية الناس من احتمالات الجوائح المستقبلية من خلال توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وتكييفها لتكون أكثر فعالية في مواجهة الصدمات وتوسيع نطاقها، وتحديث أنظمة إيصال المساعدات وضمان استمرارية الإمدادات الغذائية والدخل بالمناطق الريفية... وغيرها، وبالتالي العمل على تحسين البنية التحتية مع ضرورة العمل على إيجاد بيئة تنظيمية أفضل، وضرورة الاستثمار في التعليم والصحة من أجل الارتقاء بنواتج رأس المال البشري، وتوسيع مظلة شبكة الأمان النقدية للفقراء وتطبيق إصلاحات تتيح لرؤوس الأموال والعمالة التكيف بسرعة مع الهياكل الجديدة فيما بعد الجائحة (البنك الدولي، 2020، صفحة9).

**ثالثاً- على صعيد السياسات الاقتصادية:** لقد فرضت الجائحة مفاضلات قاسية على صعيد السياسات الاقتصادية، حيث اقترح البنك الدولي سياسات اقتصادية كلية في الأجل القصير هدفها دعم المتضررين من الجائحة، وبعد السيطرة على انتشار الفيروس يصبح بإمكان تلك السياسات عندئذ التركيز على تحفيز الاقتصاد مع ربط الاستفادة الفورية بالتعافي المستدام (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة40)، ولقد أشار البنك الدولي لجملة من التدابير الاقتصادية منها ضرورة ضمان استقرار القطاع المالي والحيلولة دون انهياره في ظل عدم قدرة المدينين على خدمة التزاماتهم وتراكم الخسائر فينبغي على الحكومات امتصاص مخاطر الائتمان جزئياً وإنشاء صناديق الثروة السيادية، كما يمكن تدخل السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة وتقليل متطلبات الاحتياطي ومعدلات الخصم ومنح تسهيلات الإقراض للبنوك للحيلولة دون وقوع الأزمات المالية، كما يمكن تدعيم القطاع المالي من خلال حماية أنظمة الدفع من أجل الانجاز السريع مدفوعات الإغاثة المصروفة، والتخفيف من الانخفاض

الحد في تدفق التحويلات المالية وتمكين العملاء من خلال المنصات الرقمية (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة 44)، مع ضرورة إدارة الدين العام وأسواق الأوراق المالية وتعبئة الأموال من الموارد المحلية لتمويل احتياجات التنمية من خلال توسيع القواعد الضريبية وعميقها من أجل التقليل من اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي (البنك الدولي، 2020، صفحة 44)، والإبقاء على قنوات إرسال التحويلات المالية مفتوحة باعتبارها تشكل أحد أهم مصادر الدخل الحيوية للبلدان النامية، مع السعي إلى رقمنة التحويلات النقدية ومدفوعات المساعدات الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي (البنك الدولي، 2020، صفحة 48)، كما دعا البنك الدولي إلى تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وإزالة القيود والاحتناقات التي تعوق حركة التجارة وموائمة الأنظمة للمعايير الدولية حيث حذر البنك الدولي من مغبة اللجوء للتدابير الحماية والتي قد تقلص الإمدادات العالمية وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما أكد على ضرورة حماية التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، فبالرغم من إجراءات الغلق وحسب الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لا ينبغي تعطيل سلاسل التوريد العالمية، فالحدود المفتوحة تحافظ على المنافذ الدولية للمواد الغذائية والسلع الطبية الضرورية. بما في ذلك مدخلات المواد اللازمة لإنتاجها (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة 14)، ودعا كذلك للجمع بين السياسة النقدية والمالية العامة لتعزيز الطلب، فينبغي على السياسة النقدية ضمان القدر الكافي من السيولة والإبقاء على معدلات التضخم مستقرة ومنخفضة، وينبغي على سياسات المالية العامة تجنب مساهمة الدورات الاقتصادية (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة 14)، مع ضرورة الإبقاء على الاستثمار الأجنبي المباشر وتجنب المعاملة التفضيلية للشركات المحلية على حساب الشركات الأجنبية، والحد من مخاطر نزاعات المستثمرين، وإزالة القيود المفروضة على استثمارات القطاع الخاص (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة 46)، وتعزيز خضوع الحكومات للمساءلة والتصدي للفساد وتشجيع الحوكمة الرشيدة، واستخدام التكنولوجيا لتدعيم مختلف العمليات الحكومية مما يعزز مستوى الكفاءة والشفافية والنزاهة في الإنفاق العام (البنك الدولي، 2020، صفحة 45)، وتعزيز الاقتصاد الرقمي حيث تستخدم التكنولوجيا الرقمية في التصدي لطائفة واسعة من التحديات الإنمائية ودعم استمرار الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية خلال الجائحة كضمان مواصلة الدراسة والعمل عن بعد، كما يمكن أن تمثل التجارة الإلكترونية شريان الحياة أثناء فترات الإغلاق (البنك الدولي، 2020، صفحة 56)، كما أشار البنك لضرورة التعاون الدولي بخصوص تعبئة الموارد المالية لصالح البلدان النامية، إذ يتعين على المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية أن تشارك في تعبئة الموارد المالية على هيئة دعم سريع الدفع للموازنة في حين ينبغي للبنوك المركزية للبلدان المتقدمة أن تتيح النقد الأجنبي من خلال خطوط المبادلات مع نظيراتها في البلدان النامية (مجموعة البنك الدولي، 2020، صفحة 45).

#### 4.1V - مقارنة حجم إستجابة البنك الدولي لأزمة كوفيد-19 بحجم إستجابته للأزمة المالية العالمية لسنة 2008: بلغ حجم التمويل

الذي أتاحه البنك الدولي في الفترة (2009-2011) 149 مليار دولار مع توجيه حوالي 70% (Albankaldawli.org, 2020) من تلك الاستجابة للدول المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (أنظر الشكل 8)، وقد ضاعف البنك قروضه ثلاثة مرات مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة بسبب مركز رأس المال القوي الذي كان يتمتع به آنذاك، فبلغ حجم التمويل المقدم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير 33 مليار دولار سنة 2009 و 44 مليار دولار سنة 2010، في حين كان 23 مليار دولار سنة 2019 و 29 مليار دولار سنة 2020 حيث دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأزمة المالية العالمية بقدرات عالية جدا بسبب رسمته مقابل ماقدمه من قروض سنة 2008 (Albankaldawli.org, 2020)، وبالنسبة للرابطة الدولية للتنمية فقد ظلت ارتباطاتها تناهز 15 مليار دولار خلال السنوات المالية (2009-2011) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويعود سبب ذلك لحدودية قدراتها جزئيا بالإضافة لطبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وقنوات انتقالها واستمرار أثرها في الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (Albankaldawli.org, 2020)، ونلاحظ من نفس الشكل أن ارتباطات المؤسسة قد ارتفعت أثناء أزمة كوفيد-19 فبلغت 30 مليار دولار سنة 2020، وفي الأخير نلاحظ أن حجم ارتباطات البنك الدولي قد بلغ 59 مليار دولار سنة 2020 وهو نفس المبلغ المحقق في سنة 2010 وهي السنة الأولى من استجابته للأزمة المالية العالمية ويزيد عن حجم الارتباطات التي كانت عليه في سنة 2009. بما مقداره 12 مليار دولار.

#### V - الخلاصة:

بالرغم من كون النظام الرأسمالي يتمتع بمرونة كبيرة وقدرة على التكيف والتطور، ومن ثم القدرة على الخروج من الأزمات إلا أن هذا التكيف يدور في إطار أسس وآليات هذا النظام الرأسمالي ومن ثم فإنه لا يتمتع بالقدرة على منع تكرار تلك الأزمات. فمع بداية سنة 2020 اهتز العالم على وقع إنتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 مسببا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل، هاته الأزمة التي تحولت إلى أزمة اقتصادية واجهت عملية التنمية الاقتصادية حيث عصفت بمختلف مصادر تمويلها على المستوى الدولي، فتدخلت مجموعة البنك الدولي للحد من

آثار تلك الأزمة حفاظا على تحقيق الأهداف الإنمائية لمختلف الدول، ومن خلال عرضنا لحثيات الموضوع المطروح يمكن استخلاص جملة من النتائج هي:

- ✓ تعبر التنمية الاقتصادية عن عملية تغيير اقتصادي اجتماعي يكون التمويل أهم متطلباته، وتشكل مجموعة البنك الدولي أهم مصادر التمويل الرسمية متعددة الأطراف؛
- ✓ شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً قدر بـ -3.3% سنة 2020، حيث انخفض حجم التجارة العالمية في نفس السنة إلى -8.5% جراء الركود التجاري الذي سببته أزمة كوفيد-19؛
- ✓ تدهور حجم الإيرادات الضريبية بأنواعها بسبب تضاعف الاقتصاد العالمي الذي سببته أزمة كوفيد-19، كما انخفض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% سنة 2020؛
- ✓ انخفض حجم التحويلات المالية بشكل كبير جراء الصدمات التي عاشتها الدول المرسله بسبب أزمة كوفيد-19؛
- ✓ لقد أثبت التمويل الإنمائي الرسمي أنه مورد رئيسي لمواجهة التقلبات الدورية التي تسببها الأزمات الاقتصادية الدولية حيث ارتفع إلى 161.2 مليار دولار سنة 2020؛
- ✓ لقد تسببت أزمة كوفيد-19 بتأثير مباشر على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي، إلا أن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف المزيج التمويلي بين الدول؛
- ✓ سببت أزمة كوفيد-19 ضغطاً للاقتصاديات النامية تجاوز تجربة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بنسبة 60%؛
- ✓ لقد كانت إستجابة مجموعة البنك الدولي بمختلف هيئاتها للأزمة سريعة وفعالة حيث قدمت المجموعة 157 مليار دولار بغية التصدي للجائحة وهي أكبر استجابة للأزمات في تاريخها.

ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة نلاحظ توافق النتائج في العديد من المرات خصوصا ما تعلق بالآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي ككل وما شهدته من ركود (الأثر على التجارة الدولية والاستثمار بمختلف أشكاله وعلى معدل النمو الاقتصادي العالمي... وغيرها)، بالإضافة للآثار الاقتصادية التي شهدتها مختلف الدول متقدمة كانت أو نامية. في حين استفردت هاته الدراسة بنتائج متعلقة بتوضيح دور مجموعة البنك الدولي في إدارة هاته الأزمة من خلال دعم المصادر التمويلية بالسياسات المقترحة والمدفوعات المالية. وبناء على النتائج المتوصل إليها يتم طرح مجموعة من التوصيات هي:

- ✓ على مجموعة البنك الدولي مراجعة توجهات أولوياتها في عملية التمويل من خلال التركيز على الخدمات والقطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والتي تعاني نقصا وهشاشة في مستوى مخرجاتها وهو ما أثبتته أزمة كوفيد-19؛
  - ✓ ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص ودعم المشروعات من طرف مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي وكذا الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مجال تحسين المستوى المعيشي وتأهيل العنصر البشري فمن غير المعقول أن تكون تمويلات المجموعة مركزة على البنى التحتية والهياكل القاعدية والتوازنات الكلية والمواطن بحاجة لأبسط ضروريات الحياة؛
  - ✓ ضرورة تكييف النظام المالي العالمي وفق معايير ضبط دولية ترضى مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛
  - ✓ ينبغي دوما إعادة النظر في منظومة المؤسسات المالية الدولية على غرار مجموعة البنك الدولي لتقوية قدرتها على التجاوب مع الأزمات والسيطرة عليها؛
  - ✓ بالرغم من كون التمويل الإنمائي الرسمي قد أثبت نجاعته أثناء الأزمات إلا أنه يتعين على مجموعة البنك الدولي أن تكييف هاته القروض والمنح في صالح التنمية من خلال تخفيف أعباء الديون وعدم العمل على التحويل العكسي لرأس المال تجاه الدول المتقدمة؛
  - ✓ ينبغي على مجموعة البنك الدولي أن تساهم في تعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتدعيمها من أجل تعبئة القدرات على البناء والاستثمار والتنمية الأمر الذي من شأنه تعزيز الصمود ضد الأزمات الخارجية.
- وتبقى الحاجة لاتزال ملحة للمزيد من الدراسات حول الإشكاليات التي تواجه الاقتصاديات النامية بخصوص موضوع تمويل التنمية الاقتصادية خصوصا في فترات الهزات والأزمات التي تجتاح الاقتصاد العالمي، ونقترح كآفاق للدراسة للمهتمين بالموضوع إمكانية البحث حول طرق تدعيم التمويل الداخلي للاقتصاديات النامية في ظل أزمات النظام الرأسمالي كتشجيع الحوكمة ومحاربة الفساد لتعزيز تمويل التنمية في الدول النامية، وكذلك تعزيز الاقتصاد الرقمي لتحسين إدارة الأزمات في هاته الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إسقاط هاته الدراسة على الدول المهشمة والأشد فقرا للحصول على نتائج أكثر واقعية.

## - ملاحق :

الجدول رقم (01): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم في الفترة 2021-2007 (%)							
السنة	2007	2008	2009	2010	2019	2020	2021
الدول النامية	8.5	5.8	3.1	7.9	3.6	2.1-	5.8
الدول المتقدمة	2.4	0.2	3.4-	2.6	2.3	5.2 -	4
العالم	4.5	2.1	1.3-	4.5	2.5	3.9-	4.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على حسابات الأونكتاد المتاحة على الرابط: <https://unctad.org/programme/covid-19-response/impact-on-trade-and-development-2021>, Retrieved November 12, 2022.

الجدول رقم (02): أحجام التجارة العالمية في الفترة (2022 - 2018) (%)					
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات	3.9	0.9	8.5-	8.4	6.5
صادرات الإقتصادات المتقدمة	3.6	1.3	9.5-	7.9	6.4
صادرات الإقتصادات النامية	3.9	0.5	5.7-	7.6	6.0
واردات الإقتصادات المتقدمة	3.7	1.7	9.1-	9.1	6.4
واردات الإقتصادات النامية	4.7	1-	8.6-	9	7.4
سعر النفط	29.4	10.2-	32.7-	41.7	6.3-

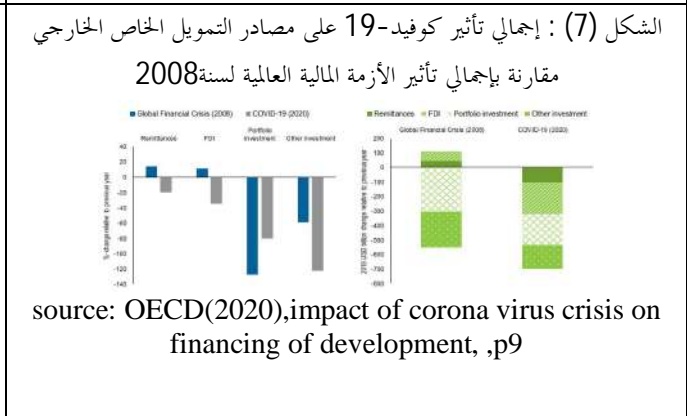
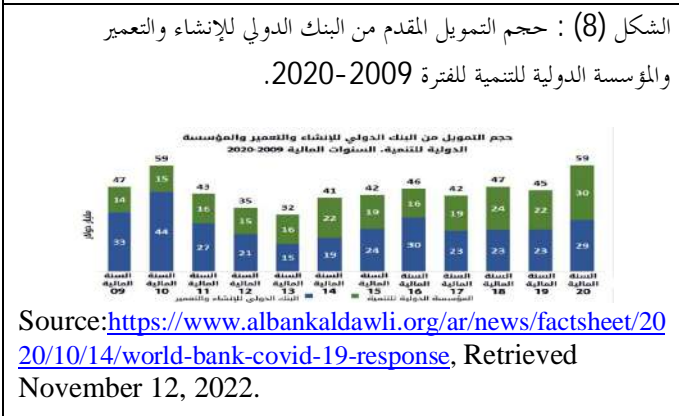
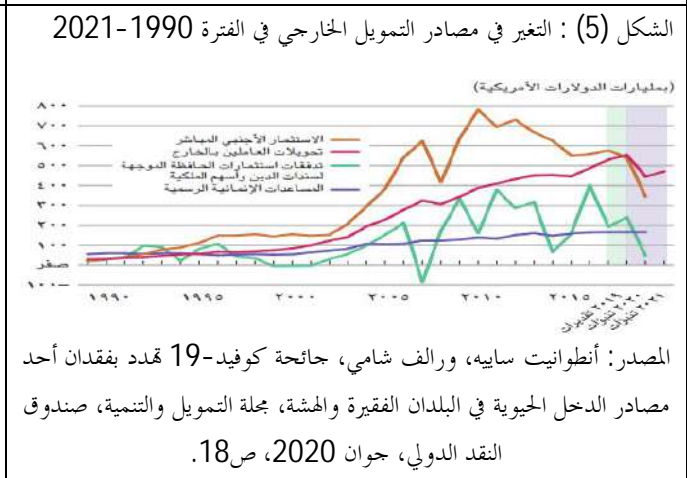
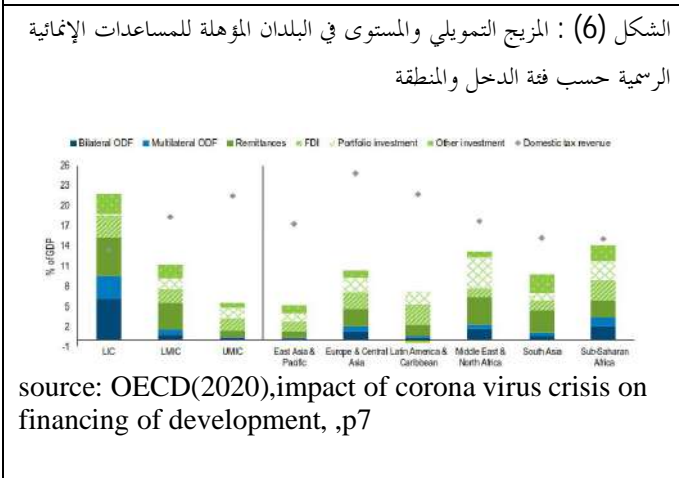
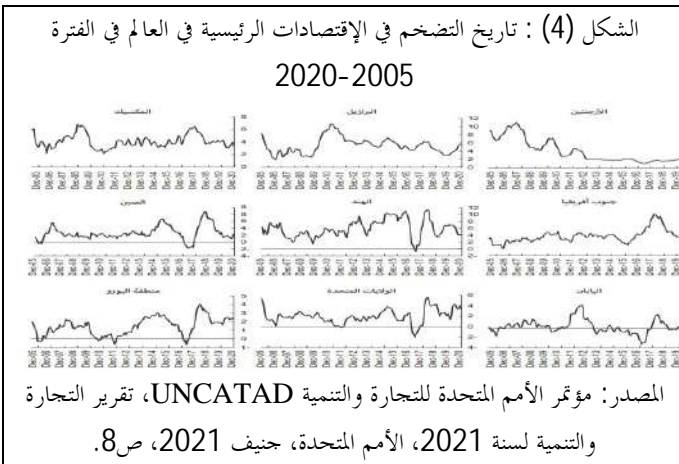
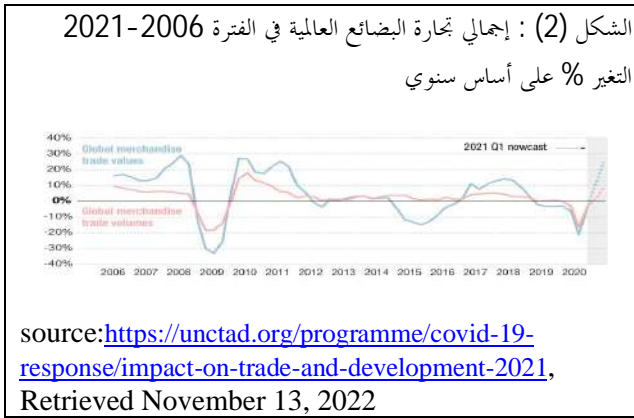
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021، ص 141

الجدول رقم (03): معدل التضخم معبرا عنه بالتغير في أسعار المستهلكين في الفترة (2022-2018) (%)					
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
الإقتصادات المتقدمة	1.7	1.5	1.4	1.5	1.5
إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية	4.9	5.1	5.1	4.9	4.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021، ص 135

الجدول رقم (04): ارتباطات مجموعة البنك الدولي في الفترة (2021-2019) مليار دولار			
السنوات	2019	2020	2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	23.2	28.5	30.5
المؤسسة الدولية للتنمية	21.9	30.4	36.1
مؤسسة التمويل الدولية	8.9	11.2	31.5
الوكالة الدولية لضمان الإستثمار	5.5	3.96	5.2
المجموع	59.5	74.06	103.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [www.albankaldawli.org/ar/news](http://www.albankaldawli.org/ar/news)



- 1 Organisation for Economic Co-operation and Development OECD (2020, June 24), **Impact of corona virus crisis on financing of development**, Tackling coronavirus (covid-19), policy responses to coronavirus (covid-19). Retrieved November 10, 2022, from <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b/>.
- 2 Ahmed Mohyeddine Altalbani (2020), **Global Economic Crises and Expected Effects of Coronavirus Crisis 2020**, Journal of Alexandria University of Administrative 57(05). (Written in Arabic).
- 3 Ahmed Fayez Elharache (2020), **The major lockdown crisis: The economic effects of the COVID-19 coronavirus**, Journal of Management and Economics Research 02(02). (Written in Arabic).
- 4 Feldman, M., Hadjimichael, T., Lanahan, L., & Kemeny, T. (2016). **The logic of economic development: a definition and model for investment**, 14(01).
- 5 Jamal Dawood Salman Al-Dalimi (2015), **Economic Development (Theories and Experiences)**, First Edition, Cairo: Management Development Organization. (Written in Arabic).
- 6 Abir Sha 'ban Abdu, Sahar Abd al-Ra' uf al-Qafash (2013), **Economic development and its problems**, Alexandria: University Education House. (Written in Arabic).
- 7 Suhaila Farid Elnabati (2015), **Economic development (studies and a comprehensive concept)** First Edition, Amman: Dar Al Raya Publishing and Distribution. (Written in Arabic).
- 8 Samer Ali Abdel Hadi (2013), **External Finance and its Impact on Economic Gaps**, Arabic Edition, Amman: Dar al Yawm Publishing and Distribution. (Written in Arabic).
- 9 Mazen Hassan al-Basha (2017), **External Finance and Its Impact on the Economic Sectors**, Arabic Edition, Oman: Dar al-Yawm Publishing and Distribution. (Written in Arabic).
- 10 Mayah Shabib al-Shammari, Hassan Karim Hamza (2015), **International Finance (Foundations of Theory and Analytical Methods)**, First Edition, Iraq: Dar al-Dia Printing and Publishing House. (Written in Arabic).
- 11 Irfan Taqi al-Hassani (2002), **International Finance**, 2nd Edition, Amman: Dar Magdalawi. (Written in Arabic).
- 12 Michel Todaro, translation by Mahmoud Hassan al-Hassani, Mahmoud Hamid Mahmoud (2006), **Economic Development**, Riyadh: Dar El- Mareekh. (Written in Arabic).
- 13 Ashri Muhammad Ali (2018), **Remittances of Workers Abroad and Their Impact on Monetary Policy (Case of Egypt)**, Scientific Journal of Economics and Trade 48(02), Egypt: Ain Shams University. (Written in Arabic).
- 14 Arab Monetary Fund, **Remittances of Workers Abroad and Economic Development in Arab Countries**, Arab Unified Economic Report, Retrieved November 11, 2022, from [www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02.pdf](http://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02.pdf). (Written in Arabic).
- 15 Al-Ghali bin Ibrahim, Mohammed Adnan bin Al-Daif (2019), **International Financial Markets (Stock and Bond Valuation)**, First Edition, Algeria: Dar Ali bin Zeid Printing and Publishing. (Written in Arabic).
- 16 Yousef Masadawi (2019), **International Finance**, First Edition, Jordan: Dar Osama Publishing and Distribution. (Written in Arabic).
- 17 Abdelwaffi Buloyes, Hussein bin Taher (2021), **International Finance Operations under International Financial Institutions**, Algeria: Dar Al-Huda Printing, Publishing and Distribution. (Written in Arabic).
- 18 Jamal Mohamed Ahmed, Ibrahim El Sayed (2016), **Encyclopedia of Finance (International Finance)**, Egypt: University Education House. (Written in Arabic).
- 19 World Bank (2017), Annual Report. (Written in Arabic).
- 20 <https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do> , Retrieved December 01, 2022.

- 21 <http://web.worldbank.org/archive/website01289/WEB/> , Retrieved December 01, 2022.
- 22 Obaidat Yassin (2012), **Assessment of the World Bank Group's Role in Financing Sustainable Development in Low-Income Countries (Sub-Saharan Africa Case Study)**, Majester's theses , Algeria: Farhat Abbas University of Setif. (Written in Arabic).
- 23 Adham Mohamed Al-Bermawi, Ahmed Mohamed Qamra (2020), **contributed to the impact of the covid19 coronavirus pandemic on Caldor's magical box (applying to the Egyptian economy)**, Alexandria University Journal of Administrative Sciences, 58 (06). (Written in Arabic).
- 24 Ali Mohammed Al-Khoury (2020), **The Global Economy between the Coronavirus Hammer and the Anvil of Crisis**, First Edition, Egypt: Council for Arab Economic. (Written in Arabic).
- 25 Gita Gopinath (2020), **reducing the economic fallout from the coronavirus by developing significant targeted policies**, Retrieved November 13, 2022, from [www.imf.org/ar/news](http://www.imf.org/ar/news). (Written in Arabic).
- 26 United Nations Conference on Trade and Development (unctad) (2021), **from recovery to resilience (development dimension)**, United Nations: Trade and Development Report. (Written in Arabic).
- 27 International Monetary Fund (2021/2023), **Global Economic Outlook Report (Managing Distanced Recovery Pathways)**. (Written in Arabic).
- 28 <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG> , Retrieved December 11, 2023.
- 29 [www.unctad.org/programme/covid-19-reponse/impact-on-trade-and-development-2021](http://www.unctad.org/programme/covid-19-reponse/impact-on-trade-and-development-2021), Retrieved November 13, 2022.
- 30 Nuzad Abdul Hamid Al-Haiti, Sobhi Abdul Ghafoor Jarwan Al-Mawla (2022), **Effects of the COVID-19 Pandemic on Sources of International Development Financing**, Journal of Anbar University of Economic and Administrative Sciences 14 (01), Iraq: Anbar University. (Written in Arabic).
- 31 Antoinette Sayeh, Ralph Shami (2020), **The COVID-19 pandemic threatens to lose a vital source of income in poor and vulnerable countries**, IMF: Journal of Finance and Development. (Written in Arabic).
- 32 World Bank (2021), Annual Report. (Written in Arabic).
- 33 World Bank (2020), Annual Report. (Written in Arabic).
- 34 [www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020), Retrieved November 12, 2022.
- 35 [www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus](http://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus), Retrieved November 12, 2022.
- 36 [www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/covid-response](http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/covid-response), Retrieved November 12, 2022.
- 37 [www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history), Retrieved November 12, 2022.
- 38 [www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020), Retrieved November 12, 2022.
- 39 [www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history), Retrieved November 12, 2022.
- 40 [www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/10/amid-multiple-crises-world-bank-group-refocuses-programs-and-increases-financing-to-74-billion-in-fiscal-year-2020), Retrieved November 12, 2022.
- 41 World Bank Group (2020), **Protecting Human and Economic: An Integrated Policy Response to the Fight Against COVID-19**, COVID-19 Response Series. (Written in Arabic).
- 42 [www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/10/14/world-bank-covid-19-response](http://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/10/14/world-bank-covid-19-response), Retrieved November 12, 2022.